الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/55/L.1
18 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الجزء الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية

التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية[1]

موجز الرئيس

١- النقاط الرئيسية

١- تثير البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة المتسمة بتواتر أزمات الغذاء والطاقة والمال قلقاً جدياً، الأمر الذي يجعل مواجهة التحديات الإنمائية أشد صعوبة. وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي التجارة دوراً رئيسياً. فالتجارة مُحرِّك النمو، والنمو أساس التنمية. ويبقى تعزيز الوصول إلى الأسواق أمراً حاسم الأهمية بالنسبة للبلدان النامية،

(١) قدّم المتحدثون الرئيسيون التالية أسماؤهم عروضاً وشاركوا في النقاش التفاعلي:
صاحبة السعادة السيدة مونيك نسانزاباغانوا، وزيرة التجارة والصناعة، رواندا
صاحب السعادة السيد تيميستوكليس مونتاس، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية، الجمهورية الدومينيكية
السيد ياسوو هاياشي، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين، المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية
صاحب السعادة السيد إنريكِه أ. مانالو، نائب وزير الخارجية، الفلبين
صاحبة السعادة السيدة لينيو موليسي، معاوِنة وزير الداخلية، ليسوتو
السيدة آليسيا بارسينا، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
السيدة ميا هورن آف رانتزين، نائبة المدير العام، الهيئة السويدية للتنمية الدولية.

(A) GE.08-51812 190908 190908

ولكن يجب أن تتوافر لكل بلد أيضاً القدرة الإنتاجية اللازمة للمشاركة في التجارة بنجاح. وستحتاج بلدان نامية كثيرة للمساعدة في هذا المجال، ومن الضروري تصحيح الاختلال المتزايد بين المساعدة المقدمة للتنمية الاجتماعية والمساعدة الرامية إلى تطوير البنية التحتية الاقتصادية والقدرات الإنتاجية، بما في ذلك في القطاع الزراعي. ولا بد أيضاً من تحسين الفعالية الإنمائية للمساعدة عن طريق زيادة الشفافية والارتقاء بمستوى الشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز ملكية البلدان لاستراتيجيات التنمية الوطنية. والسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي مرشحة أكثر من غيرها لتحقيق الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون هذه السياسات أكثر فعالية في "دولة تمكينية"، أي في دولة توفر التسهيلات اللازمة لا في دولة تمتنع عن التدخل أو تُكثِر من التدخل، بل تزداد فعالية هذه السياسات أكثر عندما يكون القطاع الخاص شريكاً كاملاً في التنمية. ولا بد أيضاً من اتِّباع نهج متعدد الأطراف ومعزّز.

٢- التوصيات المقدمة من المشارِكين

٢- إذا أريد توفير فرصة واقعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فلا بد من التحرُّك منذ الآن. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، قدم المشارِكون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية الاقتراحات التالية لعرضها على نظر المجتمع الدولي:

(أ) إدماج الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن استراتيجية للتنمية الاقتصادية أوسع نطاقاً، لأن التركيز على أهداف بعينها من الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن غيرها لن يكون مستداماً على الأرجح. وينبغي زيادة التركيز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، وتطوير البنية التحتية في سياق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب زيادة الدخل الخاص (استناداً إلى العمالة المنتِجة) بالاقتران مع تحسين الاستفادة من الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي)؛

(ب) تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بسبل تعبِّر عن الحقائق العالمية الراهنة، بما في ذلك الحضور المتزايد للجهات المانحة والخيرية الجديدة. وقد أبرز تردّي الآفاق العالمية الحاجة إلى تعزيز الشراكة؛

(ج) إعادة توجيه دور الدولة بحيث تتصرف كدولة تمكينية لا يقتصر دورها على تصحيح اختلالات السوق بل تشارك أيضاً بنشاط في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتتصدى أيضاً للصدمات بفعالية؛

(د) تعزيز ملكية البلدان الفعلية لاستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل زيادة الفعالية الإنمائية للمساعدة؛

(هـ) النظر إلى الأزمة الغذائية، التي تعرقِل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها إخفاقاً إنمائياً طويل الأجل لا مجرد مشكلة طارئة قصيرة الأجل؛

(و) النظر إلى مشاكل تغير المناخ وأمن الطاقة باعتبارها قضايا شاملة للقطاعات حاسمة الأهمية في سياق تنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتزايد التأثر بأزمات الطاقة والكوارث الطبيعية ويمكن أن يعرقِل على نحو لا يستهان به التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ز) مواصلة السعي للتوصل إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة للمحادثات التجارية والخروج منها بحصيلة تدابير إنمائية مهمة. ويمكن أن تُشكِّل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وما ينشأ عنها من فرص تجارية آليةً قوية لتوليد الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن أن تكون لها آثار مباشرة في العمالة والفقر. ويجب على وجه السرعة تنفيذ التدابير الرامية إلى السماح لجميع أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن نظام الحصص؛

(ح) تنفيذ مبادرة "المعونة من أجل التجارة" دون إبطاء وبصرف النظر عن نتائج جولة الدوحة؛

(ط) الارتفاع بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تماشياً مع الالتزامات القائمة، وإعادة توزيع مكوِّنات المساعدة بحيث يُخصَّص نصيب أكبر للقطاعات المنتِجة وللبنية التحتية الاقتصادية؛

(ي) قلب التراجُع في نصيب القطاع الزراعي من المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ك) اعتماد سياسات جديدة ومخططات تعاونية في كل من بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة من أجل تعزيز دور التحويلات باعتبارها شكلاً محتملاً من أشكال الاستثمار المنتِج ومصدراً لأمن الدخل، وذلك عن طريق برامج التحويلات النقدية أو عن طريق تقديم مبالغ مناظِرة من الدولة؛

(ل) الاستفادة الكاملة من مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من أجل تلبية الاحتياجات في مجال تمويل التنمية على ضوء الحقائق العالمية الجديدة، بما في ذلك الضائقة الائتمانية؛

(م) تشجيع البلدان المانحة على ضمان أن تكون سياساتها المحلية في مجالات مثل التجارة والتمويل والتكنولوجيا داعمة لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية؛

(ن) تحسين التنسيق بين المنظمات الدولية بما في ذلك عن طريق المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين؛ ويُشجَّع المانحون على دعم مواصلة تفعيل هذه المجموعة.

٣- موجز المناقشات

٣- يتسم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتفاوت مستوياته. فأفريقيا جنوب الصحراء، بصفة خاصة، شهدت إلى حد الآن أداءً لم يصل إلى المستوى المطلوب. وتهدد الأزمات المتعددة حالياً في مجالات الطاقة والأغذية والمال بتقويض أو قلب اتجاه المكتسبات المحرزة. والتنمية الاقتصادية أساسية للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأفضل سبيل إلى ذلك - لا سيما فيما يتصل بهدف الحد من الفقر - هو إدراج الجهود المبذولة في

هذا الصدد ضمن استراتيجية واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية. ونهج كهذا يمكن أن يتناول فرص وتحديات العولمة عن طريق برامج إنمائية شاملة تعالج فيما تعالجه مسائل القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية المادية وتوليد فرص العمل. ويمكن أن يراعي هذا النهج أيضاً القضايا الجديدة الناشئة التي لها أثر إيجابي أو سلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل تغير المناخ أو المساهمة الممكنة للمهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية بفضل تحويلاتهم المالية. وفي سياق كافة هذه الجهود، سيكون من الضروري إعمال نهج معزز يقوم على تعددية الأطراف.

٤- وللدولة دور تمكيني تؤديه ليس في إيجاد الظروف المواتية لقيام قطاع خاص نشط فحسب، بل أيضاً في ضمان وضع سياسات تركز على أولويات إنمائية ملائمة. ويتعين على الدولة، في أوقات الأزمات، أن تحافظ على هياكل السوق مستقرة ومستدامة بتعزيز الإدارة الرشيدة على كافة المستويات. وينبغي الحرص على توازن سياسات الدولة بحيث يكون حيز أنشطة المؤسسات الخاصة والمستثمرين مقترناً بسياسات تنظيمية ملائمة للحفاظ على التنمية المستدامة.

٥- وللقطاع الخاص أيضاً دور حيوي يؤديه في عملية التنمية. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة فعالة للغاية في هذا الصدد. ويلزم إيجاد بيئة تمكينية تساعد على بناء القدرة الإنتاجية عن طريق إتاحة مزيد من الفرص للقطاع الخاص كيما يستثمر ويضطلع بنشاطات جديدة. وزيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة عامل رئيسي في بيئة تمكينية كهذه. ويلزم استطلاع سبل جديدة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطط التنمية. ومن السبل الممكنة تبادل المعارف والخبرات بين أوساط الأعمال والمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من جهة، وخبراء التنمية من جهة أخرى. وبينت أدلة متعلقة بأمريكا اللاتينية أن كثيراً من الشركات التي تأخذ بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية في نماذج الأعمال التي تتّبعها لها مساهمة في الأبعاد البيئية والاجتماعية لعملية التنمية. ويمكن أيضاً للنهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة، والذي تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة الوطنية، أن يؤتي مزايا على الصعيد المتعدد الأطراف، ما دامت مصالح تلك الجهات توضع في الاعتبار قبل جلوس الحكومة إلى طاولة مفاوضات.

٦- وفيما يتعلق بتمويل التنمية، هناك اتفاق على أن نوعية وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية عامل ينبغي تحسينه. ويوجد اعتقاد سائد في البلدان النامية بأن ثمة حاجة إلى زيادة تخفيف عبء الديون وإلى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة. ولقيت هذه البلدان نجاحاً متفاوتاً في جهودها من أجل استقطاب الاستثمار من الخارج؛ ويتراجع المستثمرون أحياناً بسبب ضعف درجات التقييم القطرية الصادرة عن وكالات التقييم المؤثرة، التي تعتبر البلدان المعنية أنها تفتقر إلى الموضوعية.

٧- وثمة حاجة إلى قلب الاتجاه المتراجع للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية؛ وقد نتج عن هذا الاتجاه انخفاض الاستثمار العام في دعم الزراعة. ويمكن اعتبار إهمال نمو الإنتاج الزراعـــي كأحد العوامل التي ساهمت في الأزمة الغذائية الحالية.

٨- ووجود تنسيق كفؤ على صعيد المجتمع الدولي، لا سيما فيما بين المنظمات الحكومية الدولية، أمر ضروري لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وبكل تأكيد، ينبغي تحاشي وجود تنافس مضر فيما بين المانحين أو الوكالات

الإنمائية. وينبغي توطيد التنسيق بجهود تبذلها البلدان المانحة من أجل بلوغ أهدافها المعلنة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي ينبغي أن تركز على الاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان المتلقية.

٩- ومن أجل إعادة توجيه المساعدة الإنمائية بفعالية صوب بناء القدرات الإنتاجية، ينبغي أن يبحث الأونكتاد، في سياق عمله التحليلي، مسألة الأثر الإنمائي الأوسع لتعزيز قطاع الأعمال، لا سيما على صعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويبغي أن تحدد منظومة الأمم المتحدة ككل القطاعات التي قد تتيح تنميتها جلب أكبر فائدة لفرادى البلدان. وينبغي أيضاً أن تتيح المنظومة في سياق مختلف منتدياتها حيزاً يُمكِّن من وضع معايير إنمائية، مع الحرص في الوقت ذاته على مراعاة احتياجات وشواغل جميع الجهات صاحبة المصلحة في التنمية.

١٠- ومبادرتا "المعونة من أجل التجارة"، و"الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً" وغيرهما من الأدوات المماثلة مفيدة جميعها لدعم التنمية، لكن المساعدة الإنمائية بصفة عامة تتطلب تركيزاً أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، التي تواجه التهميش في التجارة العالمية وتواجه داخلياً مشاكل اقتصادية حادة وغيرها من المشاكل.

١١- ومن اللازم قول كلمة تحذير فيما يتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تبرمها البلدان النامية مع البلدان المتقدمة. فالشركاء التجاريون للبلدان النامية مطالبون بمواصلة العمل من أجل ضمان فرص وصول فعالة إلى أسواقهم عن طريق معالجة قيود قواعد المنشأ التي تنطوي عليها هذه الاتفاقات. وعلى صعيد يدعو للارتياح، يضطلع الأونكتاد، بموجب اتفاق أكرا، بولاية تسمح له بتوجيه مساعدته التقنية صوب بناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية، مع مراعاة تأثير القضايا الناشئة على التنمية الاقتصادية، مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والأزمة المالية والتحويلات المالية.

- - - - -